

منطقة المشرق 2.0:

التحوّل الرقمي لتحقيق نمو شامل وخلق الوظائف

ملخص وافٍ

يمثل التحوّل الرقمي لاقتصادات بلدان المشرق فرصةً فريدةً في هذه المرحلة الحرجة للمساعدة في التصدي لأخطر التحديات المحدقة بالمنطقة. وقد اختارت العديد من بلدان الاقتصادات الصاعدة، ومن بينها بلدان رائدة مثل إستونيا في أوروبا الشرقية أو شيلي في أمريكا اللاتينية، المسار الرقمي وتعمل حالياً على دفع التحوّل الرقمي لأنشطتها الاقتصادية وقطاعاتها الصناعية وعلاقاتها التجارية بشكل سريع. ويُعرى نمو الاقتصاد الرقمي هذا إلى تزايد المعاملات التي تجريها مؤسسات الأعمال والأفراد والحكومات عبر شبكة الإنترنت والتي يُقدّر عددها بالمليارات يومياً، وهو ما يؤدي إلى تعزيز أوجه الكفاءة، وتسريع وتيرة احتواء الفئات الاقتصادية والاجتماعية المتأخرة، وتحسين نظم الحوكمة والشفافية فضلاً عن نتائج أخرى. ومن ثم، فهذا النوع الجديد والمختلف من النمو الاقتصادي يحدد شكل حاضر الأنشطة الاقتصادية العالمية ومستقبلها. وإدراكاً لأهمية التحوّل الرقمي، أعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، أثناء الاجتماعات السنوية للبنك الدولي التي عُقدت في بالي في أكتوبر/تشرين الأول 2018، عن استهداف زيادة معدل انتشار الإنترنت في البلدان العربية إلى الضعف بحلول موعد الاجتماعات السنوية المزمع عقدها بمراكش بالمغرب في أكتوبر/تشرين الأول 2021. ويُشار إلى هذه الخطة باسم "نهج الانطلاقة الكبرى"، وهي مبنية في تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن البنك الدولي بعنوان: *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* (أرزي وآخرون، 2018). وتُحدث التقنيات المبتكرة أيضاً تغييراً متزايداً في نموذج عمل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، ومن بينها الكهرباء والنفط والغاز والإنتاج الصناعي، وسيتم التخلي قريباً عن الأنظمة الموروثة، وهو ما يحمل في طياته خطر أن البلدان التي لا تتبنى التحوّل الرقمي ستظل تستثمر في "أصول متقدمة stranded assets". وبالتالي، يتعيّن على بلدان المشرق اللحاق بهذا الركب وتدعيم منظومة اقتصاداتها الرقمية وتعديل أوضاعها لتصبح من المنافسين الاقتصاديين الأقوياء على مستوى المنطقة والمناطق الأخرى كذلك. وتتمتع بلدان المنطقة بميزتين نسبيتين رئيسيتين ستكون لهما فائدة كبيرة في بناء منظومة لاقتصاد رقمي بالمنطقة، وهما: ارتفاع مستوى التعليم بما في ذلك المعرفة الرقمية، وموقع إستراتيجي يتيح لها إمكانية التحول إلى مركز للخدمات والتجارة وأنشطة الربط والاتصال المتقدمة.

تواجه بلدان المشرق العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن تأثير الصراعات، وهي أمور تؤدي جميعاً إلى إعاقة- إن لم يكن عكس اتجاه- المسار نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وتشترك البلدان في الكثير من الأولويات الوطنية التي تبرزها العديد من إستراتيجيات البنك الدولي وأطر شراكاته مع بلدان منطقة المشرق. وتشمل هذه الأولويات: خلق الوظائف، وتحسين مستوى تقديم الخدمات وبالتالي الشفافية والمساءلة، ومساندة الارتفاع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لللاجئين وتحسين قدرتهم على العودة إلى أوطانهم والاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم والمنطقة، وأخيراً تعزيز الاحتواء في المناطق المتأخرة واحتواء الفئات السكانية الأولى بالرعاية.

والبنية التحتية الرقمية هي العنصر الأساسي في الاقتصاد الرقمي، وبالتالي فهي ضرورية لإجراء أي تحوّل أو قفزة نوعية من هذا القبيل. ولهذا، ينبغي النظر إلى هذا التقرير على أنه يمثل تقييماً أولياً لإحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الرقمي ويمكن تكملته بإجراء تقييمات مستقبلية لريادة الأعمال والمهارات الرقمية، وأنظمة الدفع الرقمية، والحكومة الرقمية باعتبارها عناصر رئيسية في تهيئة البيئة المواتية للاقتصاد الرقمي. ولتنفيذ "نهج الانطلاقة الكبرى"، سيتعيّن اتخاذ الإجراءات التالية من أجل "دفع الأسواق إلى العمل" بالإضافة إلى ضخ استثمارات عامة فاعلة في الأسواق لمعالجة إخفاقاتها. وتحديداً، يدعو تقرير المرصد الاقتصادي: *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* " إلى: (1) تعميق المنافسة، و(2) تقليص الإيرادات الريعية، و(3) وضع حوافز تنظيمية بما في ذلك حزمة من اللوائح لتنظيم استخدام الألياف البصرية لمساعدة المشغلين على الاستثمار فيها وضمان تعميم فرص الحصول على خدمات النطاق العريض من خلال الاستخدام الفاعل لدعم القطاع العام (أرزقي وآخرون، 2018). وتساعد البنية التحتية لخدمات النطاق العريض على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وزيادة الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد. وتؤثر البنية التحتية الأساسية لخدمات النطاق العريض تأثيراً مباشراً على الوظائف والكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع.

يتعيّن على بلدان المشرق أن تستفيد بشكل كامل من البنية التحتية الرقمية ونقاط قوتها النسبية في إحداث تحوّل في اقتصاداتها. ويوضح التقرير الأهمية الإستراتيجية للبنية التحتية الرقمية بالنسبة لبلدان المنطقة ويقيم حالتها فضلاً عن تقييم توصيات. والبلدان التي شملتها الدراسة هي: العراق والأردن ولبنان وإيران وسوريا.¹ وتشمل هذه البنية سلسلة القيمة لخدمات النطاق العريض: الربط الدولي، ونقاط تبادل الإنترنت، والشبكات الأساسية، وشبكات الوصول. ويحدد التقرير العناصر الرئيسية للشبكات عريضة النطاق في بلدان المشرق، ويقيم إمكانات مراكز البيانات ونقاط تبادل الإنترنت الإقليمية، ويقدم معايير مرجعية عن المؤشرات القطاعية الرئيسية في المنطقة.

يخلص هذا التقييم إلى الآتي:

- لبنان والأردن رائدان في استخدام واعتماد خدمات النطاق العريض الثابتة والخلوي، وتحظى إيران بمعدل انتشار مرتفع نسبياً للنطاق العريض. لكن بوجه عام، لا تزال هناك فجوة كبيرة في معدل اعتماد خدمات النطاق العريض الثابتة وسرعتها واستخدامها وإتاحتها بأسعار يمكن تحملها بين المنطقة وبلدان الاقتصادات الصاعدة الأفضل من حيث مستوى تطوير الاقتصاد الرقمي، مثل تركيا ورومانيا وبلغاريا. ويمثل غياب المنافسة على مستوى شبكات الوصول سوق هذه الخدمات عائقاً أمام انتشارها، وذلك في جميع البلدان باستثناء الأردن. وقد شهدت سوريا، التي تعاني حالياً من الصراعات، تطوراً في قطاع خدمات النطاق العريض الذي تضرر بسبب الدمار المادي، لكن الضرر الأكبر نتج عن تباطؤ إصلاح هذا القطاع منذ

¹ للبنك الدولي برامج قيد التنفيذ في العراق والأردن ولبنان. ويتضمن هذا التقرير أقصى بيانات متاحة عن سوريا

وإيران.

بدء الأعمال القتالية. ويمكن أن تؤدي المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى زيادة إتاحة هذه الخدمات في العراق ولبنان. وستحتاج سوريا والعراق إلى اعتماد نهج معطل قليلاً: ستظل إزالة الحواجز أمام دخول الأسواق وتنشيطها يمثلان هدفاً رئيسياً. لكنه سيتعين تنفيذ هذا النهج في إطار جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

- تمتلك بلدان المشرق بنية تحتية واسعة من الشبكات الإقليمية والأساسية لخدمات النطاق العريض، لكنها ليست مُستغلة بالشكل الأمثل بسبب الحروب وعدم الاستقرار، والاقتصاد السياسي المعقد، وضعف الإصلاحات على المستوى المحلي. وتتولى مؤسسات قائمة مملوكة للدولة في أحوال كثيرة إدارة الشبكات الأساسية الوطنية وتشغيلها في بلدان المشرق. وتتمتع منطقة المشرق بموقع جغرافي إستراتيجي فيما يتعلق بالبنية التحتية العالمية للإنترنت. كما تتوفر شبكات أساسية إقليمية رئيسية ويمكنها التأثير على تلك البنية التحتية، لكن الصراعات وأعمال العنف التي تشهدها المنطقة تعوق ذلك. ويمكن لبلدان المشرق الاستفادة من إمكانية الوصول الإستراتيجية إلى وصلات الكابلات البحرية الرئيسية من خلال زيادة تحرير البوابات الدولية ونقاط تبادل الإنترنت.

- تعد نقاط تبادل الإنترنت (Internet Exchange Points XP)، والمنصات الرقمية العامة والخاصة، ومراكز البيانات أقل تطوراً في المنطقة. فلا يوجد بالمنطقة سوى مركز واحد للبيانات يقوم بوظائفه، وهو بيروت لتبادل الإنترنت (BIX)، فيما تحاول مراكز أخرى القيام بالدور نفسه. ولا توجد نقاط لتبادل الإنترنت في العراق وسوريا والأردن، بينما توجد أربع نقاط في إيران. ولا تزال مراكز البيانات من بين الأنشطة الوليدة لكن هناك مجالاً رحباً لتحقيق نمو قوي بهذا المجال في المستقبل.

- تزدهر المنصات الرقمية للقطاع الخاص (التي تُسمى أيضاً بالمنصات متعددة الجوانب) في جميع بلدان المشرق العربية وفي إيران، مما يعكس تنامي رغبة المستهلكين في الانخراط في التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية، وإن كانت هناك بعض الاختناقات الأساسية. وستكون هذه المنصات محركاً أساسياً لتحول الاقتصادات في المنطقة.

العقبات الرئيسية في المنطقة هي: الحروب وعدم الاستقرار، والاقتصاد السياسي للإصلاح، وتركز السوق واستمرار هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة، والعزلة السياسية:

- يؤثر الاقتصاد السياسي للإصلاحات وخصوصيات كل بلد، بالإضافة إلى الضغوط المالية والصراعات وعدم الاستقرار، تأثيراً كبيراً في تنمية هذا القطاع. ويُعد تنفيذ الإصلاحات أمراً معقداً وقد يتطلب طرقاً

مبتكرة لإتاحة المنافسة والموازنة بين هذه التحديات وتعزيز نمو سوق البنية التحتية الرقمية من خلال استثمار القطاع الخاص ومشاركته.

- تمتلك بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها بلدان المشرق، أكثر أسواق خدمات النطاق العريض تركّزاً في العالم. (ينطبق ذلك بشكل خاص على القطاعات الأساسية وقطاعات الربط الدولي في سلسلة القيمة). وبالإضافة إلى ذلك، يُمارس الاحتكار في هذه البلدان إما من خلال الحكومة مباشرةً (مثل وزارة الاتصالات في لبنان) أو من خلال مؤسسات مملوكة للدولة (كما في العراق وسوريا). وتمثل هذه المؤسسات عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع.

يتناول الجزء الثاني من التقرير بالتفصيل أهمية البنية التحتية الرقمية الإقليمية لقطاعات الاقتصاد الرئيسية في بلدان المشرق، ويربط توفير هذه البنية ببرنامج التنمية العام لهذه البلدان، ويقدم بحثاً جديدة عن المنصات الرقمية للقطاع الخاص في المنطقة. ويخلص التقرير إلى وجود أجندة مهمة للبنية التحتية المشتركة على المستوى الوطني، بل والأهم على مستوى المنطقة لأنه يمكن استخدام شبكات الطاقة والنقل بفاعلية لزيادة فرص الحصول على خدمات النطاق العريض في المنطقة سواء عبر البلدان أو داخلها. ويقدم التقرير العديد من الفرص لحكومات بلدان المشرق لتحسين البنية التحتية الرقمية والأعمدة التي تُبنى عليها والاستفادة منها. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على فرصة تطوير الخدمات الرقمية بالمنطقة لتنوع التجارة وتحقيق النمو والتكامل الاقتصادي كأساس لظهور اقتصاد رقمي. وأخيراً، يشدد التقرير على أهمية التحول الرقمي مع إبراز الفرص المتاحة في القطاعات الرئيسية ومن بينها الصحة، والتعليم، والتنمية الحضرية، والخدمات الاجتماعية لمجتمعات المهاجرين.

ويمكن وضع خارطة الطريق التنفيذية التالية لكل من العراق ولبنان والأردن، وكذلك على مستوى منطقة المشرق. ويجب أن يتبنى العراق والأردن ولبنان أهدافاً طموحة في إطار إستراتيجيات تنمية هذا القطاع، ولاسيما:

- مضاعفة فرص الحصول على خدمات النطاق العريض بحلول عام 2021؛
- تعميم تغطية خدمات النطاق العريض بحلول عام 2030.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستحتاج بلدان المنطقة إلى تنفيذ إصلاحات وإجراءات على المستوى الوطني ومستوى المنطقة.

وفيما يلي بعض إجراءات الإصلاح المحددة بالنسبة للعراق:

- إزالة القيود المفروضة على المشغّلين من القطاع الخاص لبناء وإملاك وتشغيل البنية التحتية للألياف البصرية المحلية والدولية، وتحديدًا السماح لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية المرخص لها بالوصول

إلى المستخدم النهائي بأي تقنية بما في ذلك تقنية توصيل الألياف البصرية إلى المنازل، والسماح لشركات الهاتف الخليوي ببناء شبكات ربط من الألياف.

- سن تشريع للاتصالات السلكية واللاسلكية يرسي الأساس لتعزيز المنافسة ومشاركة القطاع الخاص.
- تحفيز الاستثمار في خدمات النطاق العريض بالجملة لتطوير البنية التحتية الخاصة بها ليستخدمها المشغّلون من القطاع الخاص والشركة العامة للاتصالات والبريد العراقية لتوفير إمكانية الوصول بسرعة عالية.
- تحويل العراق إلى مركز للربط الدولي من خلال تحرير القطاع الدولي من سوق خدمات النطاق العريض، مما يسمح بإنشاء محطات أرضية متعددة وتطبيق نموذج "مركز نقل البيانات"، وتعزيز نقاط تبادل الإنترنت.
- تعزيز قدرات السلطات التنظيمية.

بالنسبة للبنان، تتضمن خارطة طريق التنفيذ ما يلي:

- رؤية موحدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافق واضح على سياسة الحكومة.
- تطبيق إطار منسق لمنح التراخيص لمقّمي الخدمات الرقمية.
- تحسين الشفافية المالية للقطاع ونظام إدارته.
- إدخال المنافسة في القطاع وزيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال ضمان التزام جميع مقّمي الخدمات الرقمية بإطار قانوني مشترك لزيادة فرص الحصول على خدمات النطاق العريض عبر الألياف.
- دراسة إعادة هيكلة قطاع النطاق العريض للهواتف الخليوية من خلال منح تراخيص الجيل الخامس، وإدخال استثمارات خاصة في قطاع الهاتف الخليوي عبر تحويل موبايل انتريم كومباني I وموبايل انتريم كومباني 2 إلى عمليات يمكن إسنادها إلى القطاع الخاص من خلال مناقصات مفتوحة.
- إعادة تمكين الهيئة المنظمة للقطاع وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي.

بالنسبة للأردن، تتضمن أجندة خارطة الطريق التنفيذية ما يلي:

- تطبيق الجيل التالي من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي تؤكد على نهج² "المشاركة في تحمل المخاطر" (وليس "تحويل المخاطر") لتحفيز الوصول إلى الإنترنت عالية السرعة خارج المدن والمراكز الحضرية الرئيسية بالاستفادة من الشبكة الوطنية الحالية ذات النطاق العريض.
- إعداد مسودة دراسة عن شبكات الجيل الخامس ومنح ترددات لمشغّلها.

² جفرنينج إنستيتوت (Governing Institute). 2016. موجز إعلامي: "كيف يساعد الجيل التالي من الشراكات بين القطاعين العام والخاص الحكومات على المشاركة في تحمل مخاطر الاستثمار في قطاع البنية التحتية". متاح على:

<http://www.governing.com/papers/How-Next-Generation-Public-Private-Partnerships-Help-Government-Share-the-Risks-of-Infrastructure-Investment-8667.html>

- تدعيم الإطار التنظيمي ومراجعة الضرائب والرسوم في هذا القطاع بشكل عام من أجل تحفيز الاستثمار وضمان توفير رقابة تنظيمية مناسبة.
- إدخال الجيل التالي من البنية التحتية الرقمية ويشمل ذلك إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، واقتراح التحول الرقمي في قطاعات النطاق العريض والكهرباء والنقل بالاستفادة من تلك البنية التحتية.

على مستوى المنطقة، يُوصى بتطبيق خارطة التنفيذ التالية:

- بناءً على هذا التقرير، تقييم فرص تحقيق التكامل بين شبكات خدمات النطاق العريض في المنطقة بالاستفادة من الأصول والشبكات القائمة بما فيها الشبكات الأساسية الأرضية والبحرية، والاستفادة من أصول المرافق من شبكات الألياف العابرة للحدود الوطنية.
- عقد حلقة عمل إقليمية بهدف الاتفاق على خطة عمل مشتركة لتدعيم الربط بين بلدان منطقة المشرق وتحويلها إلى مركز رقمي على ثلاثة مستويات مختلفة: (1) الاتصال بالإنترنت، و(2) استضافة البيانات والحوسبة السحابية، و(3) تصدير تعهيد إجراءات الأعمال/تكنولوجيا المعلومات/العمليات المعرفية والخدمات الرقمية إلى باقي بلدان العالم.
- الاستفادة من الأدوات الحالية للبنك الدولي وحشد الشركاء المانحين لتصميم وتنفيذ برنامج استثماري واستشاري بشأن الربط الدولي على مستوى المنطقة.

سيكون تطوير شبكات الوصول (آخر مرحلة) المجال الذي يجب أن يحظى بأكثر قدر من الاهتمام على مستوى السياسات والذي يمكن أن يجتذب القدر الأكبر من الاستثمارات. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات بقيمة تتراوح بين 4 و5.2 مليار دولار لتمكين 30% من سكان منطقة المشرق من الاتصال بالإنترنت عريض النطاق وعالي السرعة من خلال الألياف البصرية (حوالي 13 مليون أسرة). ويمثل تطوير نقاط لتبادل الإنترنت (بخلاف النقطتين اللتين تعملان في لبنان والنقاط الأربع في إيران) إحدى الأولويات الرئيسية ويمكن أن تكون تكلفته في حدود 200 مليون دولار.

وبالتالي، يمكن إعداد العديد من برامج الخدمات الاستثمارية والإراضية ومتعددة التخصصات لمساندة حكومات بلدان المشرق في تطوير أسواق البنية التحتية الرقمية بها من أجل تعزيز التحول الرقمي. ويشمل ذلك وضع برامج لتحسين التجارة في قطاع الطاقة، وتحقيق الشمول المالي، وإعادة بناء المدن المدمرة مثل الموصل، وتحسين نظام الحوكمة والخدمات العامة.

يمكن لبلدان المشرق أن تستفيد من التقييمات الأوسع نطاقاً لمدى جاهزية اقتصاداتها للتحول الرقمي. ولهذا الغرض، تم وضع إطار التقييم القطري للاقتصاد الرقمي والاقتصاد الرقمي لأفريقيا. وتقوم فرق متعددة التخصصات حالياً بمساندة إجراء تقييمات قطرية للاقتصاد الرقمي في العديد من البلدان في أفريقيا (بدءاً بالسنغال) وأوروبا وآسيا

الوسطى (روسيا، أرمينيا، كازاخستان). وتُجري هذه التقييمات مسحاً للمكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي في كل بلد على حدة (المؤسسات، ونظام الحوكمة، والمهارات الرقمية، والمنصات الخاصة والعامة، وريادة الأعمال، وموارد التمويل الرقمي، والتخلي بروح الابتكار)، كما توصي باتخاذ إجراءات تدخلية وتدبير على مستوى السياسات يمكن أن تحسّن كثيراً الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحوّل إلى اقتصاد رقمي. ويقترح فريق العمل إجراء هذا النوع من التقييم لبلدان المشرق على المستوى الوطني، وكذلك على مستوى المنطقة. ومن شأن تقييم الاختناقات والفرص المشتركة أن يؤدي بدرجة كبيرة إلى تحسين جهود التكامل وتدعيم قدرة بلدان المشرق على المنافسة إقليمياً.

الإجراءات التنفيذية والاستشارية للبنك الدولي لمساندة التحوّل في منطقة المشرق

الأداة	مجال المشاركة	أداة البنك الدولي	
قرض - أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج- شبكات الحماية الاجتماعية	البنية التحتية لخدمات النطاق العريض، ريادة الأعمال الرقمية	البرنامج الوطني للتوظيف في لبنان باستخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج	لبنان
قرض - لم يُحدد بعد	الحكومة الرقمية، الاقتصاد الرقمي	مشروع الاقتصاد الرقمي في لبنان	
أنشطة تحليلية واستشارية	النطاق العريض، الحوسبة السحابية، الأمن، الحكومة الرقمية، البنية التحتية العابرة للحدود	استعراض برنامج الاستثمار الرأسمالي	
أنشطة تحليلية واستشارية	البنية التحتية لخدمات النطاق العريض	المساعدة الفنية لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير شبكات الجيل التالي عريضة النطاق	الأردن
قرض - تمويل المشروعات الاستثمارية		عملية الشباب والتكنولوجيا والوظائف	
قرض - عمليات سياسات التنمية	إصلاح قطاع خدمات النطاق العريض، شبكات الجيل التالي، الخدمات المالية الرقمية	النمو المنصف وخلق الوظائف	
أنشطة تحليلية واستشارية	البنية التحتية لخدمات النطاق العريض	التقدير الديناميكي للاحتياجات في سوريا	سوريا

العراق	مشروع الاقتصاد الرقمي	النطاق العريض، المنصات الرقمية، التمويل الرقمي وريادة الأعمال	قرض (لم تُحدد أداة معينة بعد)
	خدمات استشارية مسترَدّة التكاليف بشأن بناء القدرات التنظيمية	شبكات النطاق العريض، مساندة تنظيمية	أنشطة تحليلية واستشارية
الإستراتيجية والتكامل الإقليميان	المشرق الجديد	التكامل الإقليمي، الإنترنت عريض النطاق، ريادة الأعمال والابتكار	أنشطة تحليلية واستشارية
	مبادرة الارتقاء بالمهارات في بلدان المشرق	المهارات الرقمية	أنشطة تحليلية واستشارية، قوة تجميعية
	تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الاقتصاد الجديد	الاقتصاد الرقمي، شبكات النطاق العريض في المنطقة	أنشطة تحليلية واستشارية
	الاقتصاد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الاقتصاد الرقمي	أنشطة تحليلية واستشارية